Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

العدد الثالث عشر – حزيران – 2025 / June

تحليل اثر مكونات الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2016)

المدرس الدكتور حسين شريف نعيم [1]

[1] المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثانية – العراق

c.l.a.division@gmail.com

ملخص. اهتم البحث بألقاء الضوء على مكونات الانفاق الكلي على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في الاقتصاد العراقي من خلال استعمال مخطط التدفق الدائري للمدة من (2005-2016), للوقوف على واقع الانفاق التشغيلي والاستثماري في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. وتم التوصل الى استنتاجات عديدة منها ان الانفاق الحكومي يشكل الجزء الاكبر والاهم من الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي وبالتالي يشكل المحرك الرئيسي في النشاط الاقتصادي للبلد, وكذلك توصل البحث الى نتيجة ان الخلل في هيكلية القطاعات الانتاجية وعجزها عن سد حاجة السوق المحلية جعلت اقتصاد العراقي يعتمد على الاستيرادات لسد فجوة العرض في السوق المحلي الامر الذي سبب ارتفاع درجة الانكشاف اقتصادي تجاه العالم الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الاجمالي , الانفاق الحكومي , الانفاق الاستثماري , الضرائب , الادخارات , الصادرات , الاستيرادات.

Abstract. This Research Focuses on the movement of Gross Domestic Product and the components of Aggregate Expenditure in the Iraqi Economy through the use of the Circular Flow plan for the period (2005-2016) by identifying the reality of investment

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

expenditure, Government and the external sector in the composition of GDP. Several conclusions have been reached, most importantly, that Government spending constitutes the largest and most important part of the gross domestic product and thus the main driver in the Iraqi economic activity. The research also concluded that as a result of the weakness of the productive sectors in filling the local market need, it is relying on imports to fill the shortage in the local market

المقدمة

يوضح الكاتب الاقتصادي (*Gregory Mankiw*) في تحليلاته النظرية ان الناتج المحلي الاجمالي أهم متغير من متغيرات الاقتصاد الكلي, اذ ان البلدان ذات المستوى الانتاجي المرتفع يتمتع افرادها بمستوى رفاهية اعلى, وان كان هذا الارتفاع في الناتج لا يضمن بالضرورة العدالة التوزيعية, وان التعرف على الحركة الدائرية للدخل في الاقتصاد بوصفها مدفوعات من قطاع الاعمال (القطاع الانتاجي) الى قطاع الافراد وبوصفها انفاقاً على شراء السلع والخدمات من قطاع الافراد الى قطاع الاعمال, يعكس مدى استيعاب القطاعات المنتجة في البلد للأنفاق المحلي ومدى اعتماد تلك القطاعات على العالم الخارجي في سد الفجوة العرض المحلية, ولكي نفهم العلاقة بين الناتج والدخل والانفاق, فأن ذلك يتطلب معرفة العلاقة التشابكية بين القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال فكرة التدفق الدائري لتيار الدخل, ويوضح هذا التدفق الدائري ألية انتقال تيار الدخل الذي حصل عليه اصحاب عناصر الانتاج بعد حصولهم على مستحقاتهم المالية الى قطاع الاعمال, على شكل تيار نقدي انفاقي لشراء السلع والخدمات المنتجة, ومن ثم يعود مرة ثانية على شكل تيار نقدي من قطاع الاعمال الى قطاع الافراد على شكل دخول او ارباح عناصر الانتاج وهكذا.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في ان نمو الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 2003 الناتجة عن زيادة الانفاق الكلي لم يؤدي الى تطوير الجهاز الانتاجي, اذ غلبت الصبغة الاستهلاكية على الصبغة الاستثمارية اضافة عزوف القطاع الخاص الى الدخول الى القطاعات الانتاجية والتوجه نحو القطاعات التجارية. مما انعكس هذا على ضعف الطاقة الانتاجية المحلية في استيعاب الطلب الكلي.

اهمية البحث

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يستمد البحث اهميته من اهمية مكونات الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي وقدرتها في التأثير على النشاط الانتاجي للبلد والتقليل من الانكشاف التجاري على العالم الخارجي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان اثر زيادة الانفاق الكلي وانعكاسهُ في ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي اتسم بضعف تأثيره في تطوير القطاعات الانتاجية غير النفطية, مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب.

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة تحليل اثر اتجاهات الانفاق الكلي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق ومدى اسهام هذا الانفاق في تطوير القطاعات الانتاجية.

هيكلية البحث

بغية الوصول الى هدف البحث فتم تقسيمهُ الى مبحثين تناول المبحث الاول تحليل متغيرات الانفاق الكلي واثره على الناتج المحلي الاجمالي بينما تناول المبحث الثاني اثر تلك المكونات في تحديد الدخل التوازني بطريقة (الاستثمار = الادخار).

1 .المبحث الاول : تحليل متغيرات الانفاق الكلي واثرها على الناتج المحلي الاجمالي

1- الناتج المحلي الاجمالي (*Gross Domestic Product*)

يعد الناتج المحلي الاجمالي (*GDP*) من اهم المؤشرات التي تستخدم في التحليل الاقتصادي, اذ من خلاله يستدلل بمدى كفاءة الاداء وتنوعهُ الاقتصادي, وحجم الدخل الذي يمكن ان يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع, ويقصد بالناتج المحلي الاجمالي "اجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بأنتاجها خلال مدة عام" اي هو المقدار الذي يتحدد نتيجة لقيامنا بتطبيق المقياس النقدي لقييم مجمل السلع والخدمات (ساملسون، 2006).

يلاحظ من الجدول (1) الارتفاع المتذبذب لقيمة الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2005-2016) اذ بلغ نحو (73533) مليون دينار عام 2005 ليرتفع الى نحو (273587) مليون دينار عام 2013 , ليبدأ بعد ذلك بالانخفاض نتيجة تعرض الاقتصاد العراقي لصدمة مزدوجة (*Double shock*) والمتمثلة بهجوم عصابات داعش الارهابية واحتلال ما يقارب ثلث المناطق العراقية ونهب الابار النفطية

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

للحقول الشمالية, اضافة الى انخفاض اسعار النفط العالمية, تلك الظروف ادت الى تراجع الايرادات الريعية والتي تشكل ما يقارب نحو (95%) من ايرادات الموازنة العامة مما انعكس ذلك على مجمل النشاط الاقتصادي, وهو ما ظهر من خلال انخفاض (*GDP*) الى نحو (203869) مليون دينار عام 2016. وهذا يدل على هيمنة الانفاق الحكومي على (*GDP*) وهذا الانفاق يهيمن في تكوينه الايرادات النفطية, هذا بعد ان كان الاقتصاد العراقي في اوائل الخمسينات من القرن الماضي اقتصاد زراعي اولا ومن ثم نفطي بالدرجة الثانية, اختلف الوضع حين بدأت الايرادات النفطية تشهد طفرات سعرية في سبعينات القرن الماضي وبسطت الحكومة سيطرتها على القطاع النفطي.

الجدول (1) الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالأسعار الجارية للمدة (2005–2016) مليون دينار

السنة	قيمة الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي %	السنة	قيمة الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي %
2005	73533599	–	2011	217327107	34.1
2006	95587955	30	2012	254225491	17
2007	111455813	16.6	2013	273587529	7.6
2008	157026062	40.8	2014	266420385	(2.6)
2009	130643200	(16.8)	2015	199715700	(25.03)
2010	162064566	24.05	2016	203869832	2.08

- تم اعداد الجدول أستناداً الى نشرات احصائية للبنك المركزي العراقي للاعوام (2005-2016) .

2– الانفاق الحكومي (*Government Spending*)

يلعب الانفاق الحكومي دوراً محورياً في تحديد انماط الاستهلاك والاستثمار في اقتصاد اي بلد, ذلك لأن الحكومة تعد اكبر كيان اقتصادي في البلد (ساملسون، 2006). وفي اطار التحليل الكينزي فأن للأنفاق الحكومي اهمية في تصحيح مسار الفجوات التضخمية او الانكماشية التي يتعرض لها الاقتصاد من خلال دورها المؤدي الى معالجة تلك الفجوات الناجمة عن الاختلالات التوازنية بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي منها والتي أخفقت ألية السوق الكلاسيكية او ما تسمى اليد الخفية (*The Hidden Hand*) في تحقيق توازن السوق بمفردها, وذلك بعد فترة الكساد العظيم التي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

شهدها العالم عام 1929 الى ان ظهرت المدرسة الكينزية بقيادة (جون مايناردكينز) بوصفات علاجية اقتصادية ترتكز على الانفاق الحكومي او ما يسمى بالطلب الفعال.

ويعكس حجم الإنفاق العام وهيكليته مدى تدخل الحكومة وفاعليتها في النشاط الاقتصادي, من خلال نسبة الانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي (*GDP*) للبلد, وفي هذا السياق اوضح الالماني (فاكنز) 1893 أن الإنفاق الحكومي ينمو سواء كان بالقيم المطلقة أو النسبية نتيجة نمو السكان وزيادة متطلبات الحاجات العامة (بوالكور، 2017).

وقدر تعلق الامر بالعراق يلاحظ هيمنة النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية في مسار أعداد الموازنات العامة خلال مدة الدراسة, والتي لا زالت تعاني تلك الاخيرة من قصور في اسلوب اعدادها التقليدي مقارنة بالاساليب الحديثة للموازنات العامة التي تركز على الكفاءة والكلفة في تخصيص التبويبات المالية. ويوضح الجدول (2) حجم الانفاق الحكومي ونسبتهُ الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2005–2016) اذ بلغت هذه نسبة حوالي (35.8%) عام 2005, وخلال عام 2009 بلغت نسبة نمو الانفاق الحكومي قيمة سالبة بلغت نحو (11.5%) ويرجع السبب في ذلك الى حدوث الازمة المالية العالمية وما شهدت من انخفاض في اسعار النفط العالمية الذي يعد الممول الرئيسي للأنفاق الحكومي اذ أضحت الموازنة العامة دالة في العوائد النفطية بامتياز, مما ترتب على ذلك خلل في الهيكل الانتاجي للبلد, ويبدو أنَّ ثقافة تعامل الادارة المالية مع هذه العوائد لا تتعدى النظر الى كونها عوائد جارية منها إلى عوائد استثمارية, يقتضي التعامل معها بشكل مثالي من خلال إعادة استثمار جزء منها في الأصول الرأسمالية, وبناء قاعدة انتاجية تسهم في احلال الاستيرادات.

وبعد تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع سعر النفط العالمي ارتفاع هذه النسبة لتبلغ نحو (43.5%) عام 2013, لتعاود الانخفاض عام 2016 اذ بلغت نحو (36.1%), نتيجة للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي والمشار أليها سلفاً. وخلال مدة الدراسة بلغ معدل متوسط نسبة الانفاق الحكومي الى (*GDP*) حوالي (40.1%), ويمكن القول ان نصف الطلب الكلي في العراق هو متأتي من الانفاق الحكومي.

بالمقابل يعرف اقتصاديون الاستثمار "بأنه تدفق الانفاق على الاصول المعمرة التي تعمل اما على زيادة المقدرة على انتاج المنتجات في المستقبل او على خلق منافع للمستهلك في المستقبل" (جيمس جوارتيني، 1988). يلاحظ من الجدول (2) قيمة الانفاق الاستثماري المحلي ونسبتهُ الى (*GDP*) اذ لم تتجاوز هذه النسبة في افضل الاحوال (2.2%) وذلك في عام 2005 لتنخفض الى (1.8%) في

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

عام 2013, واستمر الانخفاض الى ان نحو (1.5%) وذلك في عام 2016. ويرى الباحث ان ضألة أسهام الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي هي نتيجة حتمية لمجموعة الظروف والعوامل التي مر بها البلد من تخريب وعدم استقرار في الاوضاع الامنية والسياسية, وبيئة الاعمال الطاردة للأستثمارات وغياب الفرص الواعدة للنجاح, اضافة الى ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج مقارنة بالاسعار الدولية وخصوصاً اسعار البلدان المجاورة, وهو ما يعني تدهور القدرة التنافسية للمنتجات المحلية امام منتجات تلك البلدان, هذه الخاصية تضعف دوافع الاستثمار, وقد يتوقف بالكامل في بعض القطاعات نتيجة لمعدل العائد المنخفض او السالب, وهنا لا بد من بيان اثر سعر صرف العملة المحلية في القرار الاستثماري, اذ كلما ارتفع سعر الصرف الدينار العراقي اصبحت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية تعجز عن منافسة السلع المستوردة في الداخل وتواجه صعوبات متزايدة ليس في اقتحام الاسواق الخارجية بل الحفاظ على حصتها في السوق المحلية, وتصبح السلع المستوردة ارخص نسبياً من وجهة نظر المستهلك المحلي, اي ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يضعف النشاط الاستثماري الانتاجي المحلي, وبالتالي قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة. هذه الامور وغيرها ادت الى هروب رؤوس الاموال المحلية الى الخارج وخاصة الى بلدان الجوار التي اصبحت عناصر جذب لرؤوس الاموال العراقية فخلال المدة (2005–2011) وفي الوقت الذي انفق العراق الكثير من الجهود لأجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية فأن مجموع الاستثمار المباشر للمدة يقدر بمبلغ (8044) مليون دولار وهي دون الاستثمارات العراقية التي اتجهت الى الخارج بكثير بمعنى ان حصيلة التدفقات سالبة (ابريهي، 2012).

الجدول (2) الانفاق الحكومي والاستثماري للمدة (2005–2016) مليون دينار

السنة	الانفاق الحكومي	نسبة الانفاق التشغيلي الى الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق الاستثماري	نسبة الانفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي
2005	26375175	35.8	16,291	2.2
2006	38806679	40.5	18,082	1.8
2007	39031232	35.01	10,411	0.9
2008	59403375	37.8	23,843	1.5
2009	52567025	40.2	14,757	1.1

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

2010	70134201	43.2	25,716	1.5
2011	78757666	36.2	33,710	1.5
2012	105139576	41.3	39,016	1.5
2013	119127556	43.5	49,335	1.8
2014	115937762	43.5	47,500	1.7
2015	82813611	41.4	44,566	2.2
2016	73571003	36.1	31,911	1.5

- تم اعداد الجدول استناداً الى نشرات احصائية للبنك المركزي العراقي للاعوام (2005-2016).

3- التجارة الخارجية (القطاع الخارجي)

تمثل التجارة الخارجية من اهم القطاعات الحيوية في اقتصاد البلدان المتقدمة والنامية على حداً سواء, وذلك بسبب الدور الذي تلعبه في ربط الاقتصاديات والمجتمعات المختلفة ومساعدتها في التنمية والنمو الاقتصاديين من خلال نقل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيا والتي تعزيز من تنافسية المنتجات في الاسواق العالمية (كامل علاوي كاظم، 2015). وفي العراق تشكل التجارة الخارجية اهمية سواء كان ذلك للناتج المحلي الاجمالي او بالنسبة لسد حاجة السوق المحلي من السلع والخدمات, وسنتطرق الى كفتي ميزان التجارة الخارجية (الصادرات , الاستيرادات) على النحو التالي :

الصادرات

بعد التغييرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام 2003, تم اعداد الخطط والبرامج لإعادة عجلة الصناعة الاستخراجية, من خلال العمل على تطوير القطاع النفطي, فضلاً عن منح جولات تراخيص للشركات النفطية الاجنبية, بالمقابلسص بقيت الصناعة التحويلية دون رؤية واضحة تضمن آلية لإعادة تشغيلها, وهو ما يطرح العديد من التساؤلات حول جدوى الاستمرار في هذا النهج الذي يزيد من عمق التشوهات الاقتصادية, هذه المقدمة حول التشوه الهيكلي الانتاجي تقودنا إلى تصور حول طبيعة هيكل الصادرات, اذ سرعان ما انسحبت تلك التشوهات على واقع الصادرات العراقية, ولغرض الوقوف على صحة هذا التحليل يمكن التطرق الى المؤشرات الخاصة بالصادرات, منها نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي, اذ تشير الدراسات النظرية الى انه في حالة تجاوز نسبة الصادرات الى (*GDP*) نسبة (25%) فأن هذا مؤشراً على الانكشاف التجاري للبلد, ويعكس هذا المؤشر

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

مدى أهمية الصادرات في تكوين بنية النشاط الاقتصادي المحلي ودرجة تأثره بالقطاع التصديري. كما يعد مؤشر التنويع لـ (*Herfindahl – Hirshman Index*) من المؤشرات المستخدمة في بيان مدى تنويع الصادرات, ويعكس هذا المؤشر درجة اعتماد صادرات بلد ما على سلعة معينة أو عدد من السلع, وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (1−0), ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الآتية (*UNCTAD*، 2018):

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}\left(\frac{X_{i,j}}{X_i}\right)} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

من خلال الجدول (3) يتضح ان اجمالي الصادرات العراقية بلغت (23697) مليون دولار عام 2005, شكلت ما نسبتهُ نحو (47.4%) من (*GDP*), بينما بلغ مؤشر التنويع الصادرات (*HHI*) نحو (0.83) لذات العام, لترتفع بعد ذلك قيمة الصادرات عام 2008 الى نحو (63,726) مليون دولار, شكلت مانسبتهُ حوالي (48.9%) من (*GDP*), بينما انخفض مؤشر التنويع الصادرات بنحو (0.80), لتنخفض بعد ذلك قيمة الصادرات الى نحو (51,764) مليون دولار عام 2010, وانخفضت معها نسبتها الى (*GDP*) بنحو (37.3%), وهذا خلاف مؤشر تنويع الصادرات اذ ارتفع بنحو (0.85), وهذا يرجع الى الازمة المالية العالمية عام 2009 وانعكاساتها على بلدان العالم بشكل عام والبلدان الريعية بشكل خاص, وخلال المدة (2011−2014) ارتفعت قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع سعر النفط العالمي, لتنخفض بعدها خلال عام 2016 اذ بلغت قيمة صادرات نحو (41298) مليون دولار, شكلت ما نسبته (28%) من (*GDP*), وبمعدل تركيز سلعي قدره (0.9), ويعزى هذا الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة والمتمثلة بالهجوم البربري لتنظيم داعش واحتلال المناطق العراقية النفطية والمنافذ الحدودية مع اغلب دول الجوار, بالاضافة الى انخفاض في سعر النفط العالمي, وخلال مدة الدراسة بلغ معدل المتوسط نسبة الصادرات الى (*GDP*) نحو (39.2%) وهذا يدل على الانكشاف التجاري للبلد امام العالم الخارجي, بالمقابل ان ارتفاع مؤشر التنويع لـ (*HHI*) والتركيز العالي على صادرات النفط, يجعل الاقتصاد المحلي دالة لسوق النفط العالمية, خاصة اذا علمنا ان كمية هذه السلعة تتحدد وفق ضوابط والتزامات العراق أمام منظمة (*OPEC*) المنطوي البلد تحت لوائها فضلاً عن أن أسعارها تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب العالميين وما ينطوي على ذلك من تبعية الاقتصاد المحلي للظروف والعوامل السياسية والاقتصادية الدولية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الاستيرادات

شهدت الاستيرادات العراقية خلال مدة الدراسة زيادة كبيرة وغير منضبطة, نتيجة ارتفاع مستوى الدخل للفرد العراقي بعد عام 2003, تزامن ذلك مع الانفتاح التجاري على العالم الخارجي بعد اكثر من عقد من الزمن من الانغلاق والحصار الاقتصادي. ويرى هنريكس "ان اقتصاد البلد اذا تجاوز نسبة استيراداته الى (*GDP*) الـ (20%) يعد أقتصاداً مكشوفاً" (فارس كريم بريهي، 2017). بالمقابل فأن مؤشر تنويع الاستيرادات, هو نظير مؤشر الصادرات, وهو يعكس درجة اعتماد البلد على الاستيرادات وتتباين قيمة هذا المؤشر بين (1–0), وكلما اقتربت درجة المؤشر الى (0) دل هذا على ارتفاع درجة تنويع الاستيرادات على عدد غير قليل من السلع المستوردة, وبالعكس في حال اقتراب المؤشر الى (1) دل هذا على تركيز (*Concentration*) الاستيرادات على عدد معين من السلع.

من الجدول (3) يتضح انه خلال عام 2005 بلغت قيمة الاستيرادات نحو (23532(مليون دولار, شكلت الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي بنحو (47.1%), بالمقابل بلغ مؤشر تنويع الاستيرادات نحو (0.48(خلال نفس العام, وخلال عام 2010 ارتفعت قيمة الاستيرادات بنحو (43915(مليون دولار, بينما انخفضت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي بنحو (31.4%), وهذا الانخفاض لا يرجع الى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي في البلد, بالمقابل ارتفع مؤشر تنويع الاستيرادات الى نحو (0.52(. وخلال عام 2016 بلغت قيمة الاستيرادات بنحو (48) شكلت ما نسبتها من (*GDP*) بنحو (28.8) بينما بلغ مؤشر تنويع الاستيرادات بنحو (0.43).

وخلال مدة الدراسة تجاوزت نسبة (20%). وهذا يدل على الانكشاف الاقتصاد للبلد واعتماده على السلع المستوردة نتيجة لنقص العرض المحلي وضعف مرونة الطاقة الانتاجية المحلي في استيعاب الطلب المحلي. ويمكن ارجاع ذلك الى التوقف الشبه التام للقطاعات الاقتصادية المنتجة بعد عام 2003 نتيجة لأحتلال العراق وانهيار البنى التحتية, اضافة الى الانفتاح الكبير للسوق العراقية امام السلع المستوردة واغراق السوق بها, دون اية قيود مصاحبة, مما ادى الى أضعاف القدرة التنافسية للمنتوج المحلي.

الجدول (3) اجمالي الصادرات والاستيرادات للمدة (2005–2016)

السنة	اجمالي الصادرات	اجمالي الاستيرادات	نسبة الصادرات الى الناتج	نسبة الاستيرادات الى الناتج	مؤشر	مؤشر

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

			المحلي الاجمالي %	المحلي الاجمالي	Herfindahl) – Hirshman) لتنويع الصادرات	Herfindahl –) Hirshman) لتنويع الاستيرادات
2005	23,697	23,532	47.4	47.1	0.83	0.48
2006	30,529	18706	46.8	28.7	0.82	0.49
2007	39,587	21516	44.9	24.4	0.82	0.49
2008	63,726	30,171	48.9	23.1	0.80	0.57
2009	39,430	38,437	35.3	34.3	0.83	0.51
2010	51,764	43,915	37.3	31.4	0.85	0.52
2011	79,681	47,803	42.8	25.7	0.86	0.50
2012	94,209	56,234	43.2	25.8	0.85	0.50
2013	89,768	58,796	38.2	25.08	0.86	0.50
2014	83,981	59349	36.7	26	0.90	0.43
2015	43,442	39,045	24.3	21.9	0.90	0.45
2016	41,298	48,010	24.8	28.8	0.90	0.43

تم اعداد الجدول استناداً الى

- النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للاعوام (2005-2016).
- منظمة الاونكتاد , نشرات احصائية مختلفة

5- الايرادات الضريبة واجمالي الادخارات

يتميز النظام الضريبي في العراق بعدم الوضوح في الرؤية وتحديد الاهداف, سوى ما تعلق منها بجانب الضرائب المباشرة أو غير المباشرة, وفي الوقت الذي شهدت فيه السياسات الاقتصادية تغيرات في القوانين والادوات بعد عام 2003 وبما يتلاءم والتغيرات التي شهدها البلد بقى القانون الضريبي لا ينسجم مع الواقع الاقتصادي, وفضلاً عن المعوقات القانونية والسياسية التي يعاني منها النظام الضريبي فإنه يعاني من مشكلة التهريب الضريبي والتي أصبحت ظاهرة مستشرية في البلد, وفي تصريح للسيدة (ناجحة عباس علي) مدير الهيأة العامة للضرائب أشارت إلى أن نسبة التهرب الضريبي تقترب من

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

(70%) (بغداد بوست). وتعرف الضريبة "بأنها اقتطاع يدفعه الافراد جبراً للدولة دون مقابل وبصفة نهائية وفقاً لمقدرة الافراد التكليفية وذلك لتحقيق اهداف مالية واقتصادية واجتماعية (حنان عبدالخضر هاشم، 2011).

يوضح الجدول (4) الايرادات الضريبية للمدة (2005–2016) اذ بلغ اجمالي الضرائب (495,282) مليون دينار عام 2005 شكلت الضرائب على الدخول والانتاج ما نسبتهٌ (41.8%, 58.2%) على التوالي, وبالمجمل شكلت الضرائب ما نسبته (0.0067)% من (*GDP*), وخلاف المتغيرات والمكونات السابقة لناتج المحلي الاجمالي نجد ان الضرائب قد ارتفعت خلال عام 2009 اذ بلغت نحو (3,334,809) مليون دينار شكلت ما نسبتهٌ (0.0255%) من (*GDP*) وهو اعلى نسبة بلغتها الضرائب خلال مدة الدراسة ويرجع هذا للسياسة المالية الانكماشية التي انهجتها الحكومة لسد النقص في ايرادات البلد النفطية نتيجة انخفاض في اسعار النفط العالمية. لتنخفض الضرائب الى نحو (2,876,856) مليون دينار خلال عام 2013 شكلت ما نسبتهٌ (0.1015%) من (*GDP*), واستمر هذا الانخفاض خلال عامي (2013 و2014) لترتفع بعد ذلك قيمة الضرائب الى نحو (3,861,896) مليون دينار وعلى الرغم من انها اعلى قيمة للضرائب خلال مدة الدراسة ألا انها لم تشكل اعلى نسبة من (*GDP*)اذ بلغت تلك النسبة حوالي (0.0189%).

ومن التحليل يلاحظ ان نسبة الضرائب على الدخول تشكل الجزء الاكبر من اجمالي الايرادات الضريبة وقد يرجع هذا الى عدة اسباب اهمها سهولة الاستقطاعات الضريبة على دخول موظفو الدولة, مقارنة بالضرائب على الشركات والقطاعات الانتاجية. كما يلاحظ بشكل عام ان حصيلة الضريبة في العراق منخفضة مقارنة ببلدان عربية نفطية فضلاً عن غير النفطية, ويرجع ذلك الى عدة عوامل من اهمها تفشي ظاهرة التهرب الضريبي وكثرة الاعفاءات الضريبية دون جدوى واضحة لا في تشجيع رؤوس الاموال العراقية على المكوث في البلد ولا في تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية بالقدر الذي يتناسب مع تلك الاعفاءات. (علي، 2018).

وتعتبر الادخارات بأنها الجزء المتبقي من الدخل بعد استقطاع قيمة الاستهلاك والضرائب اذا يعد الادخار العنصر الاهم في عملية الاستثمار اذ تتميز البلدان المتقدمة بأرتفاع قيمة المدخرات مقارنة بالبلدان النامية , ويتميز الاقتصاد العراقي بأنخفاض نسبة الادخارات الخاصة الى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالادخارات الحكومية والتي اذا دققنا النظر فيها لوجدنها ادخارات تعود الى وزارات دوائر من موازناتها التشغيلية لذلك من الصعوبة ادراجها ضمن الادخارات الثابتة.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

الجدول (4) قيمة الايرادات الضريبية والادخارات للمدة (2005–2016) (مليون دينار)

السنة	اجمالي الضرائب	نسبة اجمالي الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي %	اجمالي الادخارات	نسبة الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي %
2005	495,282	0.0067	10,769	14.4
2006	591,229	0.0061	16,928	17.7
2007	1,228,336	0.0110	26,188	23.4
2008	985,837	0.0062	34,524	21.9
2009	3,334,809	0.0255	38,582	29.5
2010	1,532,438	0.0094	47,947	29.5
2011	1,783,593	0.0082	56,150	25.8
2012	2,633,357	0.0103	62,005	24.3
2013	2,876,856	0.0105	68,855	25.1
2014	1,855,127	0.0069	74,073	27.8
2015	2,015,010	0.0100	64,344	32.2
2016	3,861,896	0.0189	62,398	30.6

- تم اعداد الجدول استناداً النشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي للاعوام (2005-2016).

2 .المبحث الثاني : اثر مكونات الانفاق الكلي في تحديد الدخل التوازني بطريقة (الاستثمار = الادخار)

بعد ان تم التطرق الى مكونات الانفاق الكلي واثر تلك المكونات في الناتج المحلي الاجمالي, سوف نحاول في هذا المبحث الى ايجاد الدخل التوازني (وفق النموذج الكينزي المبسط). ويمكن كتابة معادلة التوازن في الاقتصاد المفتوح على النحو التالي :

$$Y = C + I + G + NX \quad \ldots\ldots (1)$$

وبنقل الاستهلاك والانفاق الحكومي الى الطرف الايسر للحصول على قيمة المدخرات نحصل على:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

$$Y - C - G = I + NX \quad \ldots\ldots (2)$$

وبما ان $Y - C - G$ تمثل الادخارات العامة فأنه يمكن اعادة كتابة المعادلة على النحو التالي :

$$S = I + NX \quad \ldots\ldots (3)$$

وبطرح (I) من الطرفين نحصل على معادلة التالية :

$$S - I = NX \quad \ldots\ldots (4)$$

من معادلة رقم (4) نستنتج انه الجانب الأيسر يمثل الفرق بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي ($S-I$) والذي يمثل صافي تدفقات رأس المال وهو يساوي المبلغ الذي يقرضه المقيمون المحليون في الخارج ناقص المبلغ الذي يقرضه الأجانب إلينا. فإذا كانت التدفقات الصافية الخارجة من رأس المال إيجابية، فإن وفورات الاقتصاد تتجاوز استثماراته. وإذا كان صافي التدفقات الرأس المالية سلبية, هذا يدل الى ان الاستثمار يفوق الادخار والاقتصاد يمول هذا الاستثمار الإضافي عن طريق الاقتراض من الخارج، ومن جانب اخر إذا كانت صافي التدفقات الرأسمالية اقل من صافي الميزان التجاري ($S - I$ ▯ NX) فلدينا فائض في ميزان تجاري وفي هذه الحالة نحن مقرضين صافين في الأسواق المالية العالمية، وإذا كانت صافي التدفقات الرأسمالية اكبر من صافي الميزان التجاري ($S - I$ ▯ NX) فلدينا عجز تجاري وفي هذه الحالة نحن المقترضين الصافين في الأسواق المالية العالمية، إذا كان ($S - I$ = NX) يقال إن لدينا تجارة متوازنة لأن قيمة الواردات تساوي قيمة الصادرات. ولتحقيق هذا التوازن في الاقتصاد لا بد ان يساوي الادخار زائد الضرائب الانفاق الحكومي مع الاستثمار المخطط وتكتب المعادلة على النحو التالي :

$$Y = C + S \Rightarrow S = Y - C \quad \ldots\ldots (1)$$

$$Y = C + I \Rightarrow I = Y - C \quad \ldots\ldots (2)$$

$$\therefore I = S \quad \ldots\ldots (3)$$

واذا ما تم اعتبار الضرائب والانفاق الحكومي متغيران خارجيان وتم ادخالهما في النموذج فستكون المعادلة التوازن على الشكل التالي :

$$I + G = S + T \quad \ldots\ldots (4).$$

واذا ما تم ادخال المفردات القطاع الخارجي (M,X) الى النموذج فستكون معادلة التوازن على النحو التالي :

$$I + G + X = S + T + M \quad \ldots\ldots (5)$$

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

فاذا كان *(S+T+M) = (X+I+G)* اي ان الطلب الكلي يساوي العرض الكلي حيث يكون الدخل عند المستوى التوازني, وهذا الوضع لن يشجع اصحاب المشروعات الى تغيير مستوى الانتاج والعمالة وبالتالي مستوى الدخل وهذه هي الحالة الاولى.

الحالة الثانية : *(S+T+M) < (X+I+G)* فأذا كان الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي اذ يكون الدخل اعلى من المستوى التوازني وهذا الوضع يعطي اشارات وتحفيز لأصحاب المشروعات الى زيادة الانتاج, وبالتالي زيادة الطلب على عناصر الانتاج وتزداد العمالة ويزداد الدخل والاستهلاك وطالما ان الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك فزيادة الدخل تؤدي الى زيادة الادخار حتى يتعادل الادخار مع الاستثمار (على افتراض ان الاقتصاد يعمل عند دون مستوى الاستخدام الكامل أما اذا كان الاقتصاد عمل عند مستوى الاستخدام الكامل فأن الزيادة الطلب الكلي تؤدي الى ارتفاع في مستوى الاسعار).

الحالة الثالثة : *(S+T+M) > (X+I+G)* أذا الطلب الكلي اقل من العرض الكلي وهذا الوضع يعطي اشارات وتحفيز لأصحاب المشروعات الى تقليل من مستوى الانتاج مما يؤدي الى تقليل الطلب على عناصر الانتاج فتزداد البطالة وينخفض الدخل والاستهلاك وهذا يؤدي الى انخفاض الادخار حتى يتعادل الادخار مع الاستثمار.

ومن الجدول (5) يتضح ان الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي للسلع والخدمات *(I + G + X) > (S + T + M)*, ومن هذه المتطابقة بالامكان استخراج الفجوات الثلاث في الاقتصاد العراقي : الاولى عجز الادخار عن الاستثمار (*I–S*) وهي فجوة داخلية والمتمثلة بأنخفاض حجم الادخارات اللازمة لتمويل متطلبات الاستثمار وتحقيق معدل نمو مستهدف الامر الذي يجعل هذه الفجوة قيد على التنمية الاقتصادية ولكنه في العراق وبالنظر لحساب الدوائع الجارية ضمن الودائع الادخارية اتضح ان حجم الادخارات اكبر من حجم الاستثمارات ولكن ما ان نحذف حساب الودائع الجارية من الودائع الادخارية سوف تصبح هناك عجز في قيمة الادخارات, والفجوة الثانيه هي عجز الايرادات الحكومية الضريبة عن تغطية الانفاق الحكومي (*G–T*) , والثالثة هي الفجوة الخارجي (*X–M*) وهنا لا بد من ايضاح ان هناك فجوة خارجية في حال عدم احتساب قيمة الصادرات النفطية (ميزان تجاري غير نفطي) ام في حال احتساب ايرادات الصادرات النفطية فلن تكون هناك فجوة خارجية.

ويرى الباحث من الناحية الاقتصادية ولتحقيق التوازن في الاقتصاد, لابد ان يكون هناك تنسيق بين السياستين المالية والنقدية, فالسياسة المالية وعبر ادواتها الانفاق الحكومي والضرائب انتهجت بعد عام 2003 سياسة مالية توسعية, بينما انتهجت السياسة النقدية سياسة انكماشية بغية السيطرة على

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

المستوى العام للأسعار ومناسب السيولة النقدية. والتنسيق بين تلك السياستين تفرضهُ طبيعة النظام الريعي الاقتصادي, وطالما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي والنفط هو مصدر الرئيسي للعملة الاجنبية ونظام سعر الصرف المتبع هو سعر الصرف الثابت هذه الظروف والعوامل تؤدي الى تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية) هذه الهيمنة المالية تقع على عاتقها توجه ادارة الموارد المالية بشكل الذي يلبي ويغطي نفقاتها وألتزاماتها, من جهة وتطوير القطاعات الانتاجية من جهة اخرى, بما يطور من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. وبالتالي لأعادة التوازن لابد ان يكون هناك خفض و/او ضبط للأنفاق الحكومي وخصوصاً الانفاق الاستهلاك والعمل على زيادة الانفاق الاستثماري بغية تشجيع القطاعات الانتاجية المحلية. ومن جهة اخرى عندما تعمل الحكومة على خفض الانفاق ينبغي ان تحاول ما أمكنها تقليل اضرار الخفض على اداء وظائفها وتقديم الخدمات بمختلف اشكالها ومنها الامنية والرعاية الاجتماعية, علماً ان هذا التخفيض لا يمكن تحقيقه واقعياً من دون تغيير بنية الانفاق (ابريهي، 2012). اضافة الى اعادة هيكلة النظام الضريبي بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات الاقتصادية, واتخاذ السبل الكفيلة لتقليل الفساد الاداري والمالي في هذا النظام. اما من ناحية السياسة النقدية فأن تخفيض من معدلات الفائدة وتشجيع القطاع المصرفي على منح القروض للقطاعات الانتاجية, يسهم في زيادة الاستثمار المحلي, وبالتالي زيادة الانتاج والتشغيل, والعمل على سد الفجوة في العرض المحلي وتعزيز القدرة التنافسية لهذه القطاعات في السوق المحلي.

الجدول (5) اثر متغيرات الانفاق الكلي في تحقيق الدخل التوازني

السنة	نسبة الاستثمار المحلي + الانفاق الحكومي + الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي (1)	نسبة الادخار + الضرائب + الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي (2)	العجز او الفائض في الدخل التوازني (3) = (2) - (1)
2005	85.46	61.50	23.95
2006	89.19	46.4	42.78
2007	80.81	47.81	32.9
2008	88.22	45.	43.2
2009	76.63	63.82	12.80

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

21.16	60.9	82.07	2010
29.02	51.5	80.53	2011
35.9	50.11	86.05	2012
33.34	50.19	83.54	2013
28.1	53.8	81.91	2014
13.8	54.11	67.96	2015
2.9	59.41	62.38	2016

الجدول : من اعداد الباحث.

الاستنتاجات

1-يعد الانفاق الحكومي هو المحرك الاساسي في توليد الدخل في الاقتصاد العراقي اذ بلغ متوسط اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي نحو (40.09)% خلال مدة الدراسة وهذا يعود الى نمو الايرادات النفطية .

2-ضعف أسهام الانفاق الاستثماري في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اذ بل متوسط اسهامه نحو (1.6)% خلال مدة الدراسة وهذا يرجع الى البيئة الاعمال الطاردة للأستثمارات.

3-ان مستوى الانفاق الكلي بشكل عام مرتفع وطالما ان الطاقة الاستيعابية للقطاعات الانتاجية ضعيفة للأمتصاص هذا الانفاق الكلي فأن سد الفجوة في العرض السلعي تعوض من خلال زيادة الاستيرادات.

4-اخيراً ومن خلال ما تم عرضه يمكن الاجابة على اشكالية الموضوع الرئيسية بالقول أنهُ وبالرغم من تحسن الايرادات النفطية في العراق وانعكاس ذلك في زيادة الانفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الاجمالي ألا أنه لم تؤدي تلك الايرادات في تطوير الجهاز الانتاجي, بل على العكس من ذلك انخفضت نسبة اسهام القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما اثبته الانكشاف التجاري الكبير على العالم الخارجي طيلة مدة الدراسة.

التوصيات

1-بغية تحقيق التنويع الاقتصادي من الضروري العمل على دعم القطاعات الانتاجية (غير النفطية) لما له من آثر بالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي, وتقليل الاعتماد المالي على الايرادات النفطية.

2-ضرورة العمل على تشريع قانون ضريبي يأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الاقتصادية ومحاربة أشكال الفساد في المنظومة الادارية الضريبية بما يتلائم مع زيادة حجم الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة.

المصادر

[1] ساملسون, بول ,نوردهاوس, ويليام, الاقتصاد, الطبعة الاولى, ترجمة, عبدالله, هشام, عمان, الاردن, الاهلية للنشر والتوزيع, 2006.

[2] علي , ازهار حسن,2016 "تحليل اثر الفساد على الاستثمار في العراق", مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, العدد 101, المجلد 23.

[3] العنبكي , عبد الحسين , الفجوات الثلاث متلازمة التنمية الاقتصادية الضائعة, الطبعة الاولى, عمان, الاردن, دار الايام للنشر, 2017.

[4] كاظم , كامل علاوي , شاكر, اسعد رحيم ,2015 "العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)", مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة, العدد 40, المجلد 13.

[5] علي, احمد ابريهي , الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية, الطبعة الاولى, بغداد, العراق, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2012.

[6] علي, احمد ابريهي, التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي, الطبعة الثانية, عمان, الاردن, دار الايام للنشر والتوزيع, 2018.

[7] لومسدن, كيث ,علم الاقتصاد, دون طبعة, ترجمة, مؤسسة التعليم العربية, بيروت, لبنان, 2003.

[8] جوارتيني, جيمس , استروب, ريجارد, الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص, دون طبعة, ترجمة ,عبدالرحمن, عبد الفتاح, واخرون, الرياض, المملكة العربية السعودية, دار المريخ للنشر, 1988.

[9] عبيد, باسم خميس ,2017 "تقدير وتحليل العلاقة بين معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2014)", مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, العدد 96, المجلد 23.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

[10] عبد الرضا , نبيل جعفر , هاشم , ضيدان طويش,2017 "النفقات العامة واثرها بالاستيرادات السلعية في العراق للمدة (2003–2010)", مجلة الخليج العربي, المجلد 45, العدد (1–2).

[11] بريهي, فارس كريم, كشيش, ميس عبد الامير , 2017 "الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994–2014) دراسة تحليلية", مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, العدد 101, المجلد 23.

[12] هاشم, حنان عبد الخضر , عبد, حسين علي, دراسة تحليلية حول اثر السياسة الضريبية في بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق, مركز دراسات الكوفة ,العدد 22, 2011.